«الدولي» يعين مريم الوهابي رئيساً تنفيذياً للموارد البشرية

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بانه ورد اليه كتاب من بنك الكويت الدولي يفيد بان اخر يوم عمل للمدير التنفيذي لادارة الموارد البشرية بالوكالة للبنك احمد بورسلي هو تاريخ 9 يناير الحالي وعلية فقد تقرر تكليف مريم الوهابي مدير التخطيط الوظيفي بالوكالة بالقيام باعمال المدير التنفيذي لادارة الموارد البشرية بالوكالة اعتبارا من 12 يناير الجاري وذلك حتى اشعارا اخر.

الاقتصادية الصباح
العدد 1763 - السنة السادسة
الاربعاء 14 ربيع الاول 1435 - الموافق 15 يناير 2014
Wednesday 15 january 2014 - No.1763 - 6th Year

القروض وصلت في أكتوبر الماضي لأعلى مستوى منذ 5 سنوات

«بيتك للأبحاث»: 6 في المئة نمو صافي أرباح البنوك الكويتية المتوقع في 2014

■ القروض في الكويت عززت معدل نموها إلى 7.8 في المئة على أساس سنوي مسجلة 28.8 مليار دينار في أكتوبر 2013

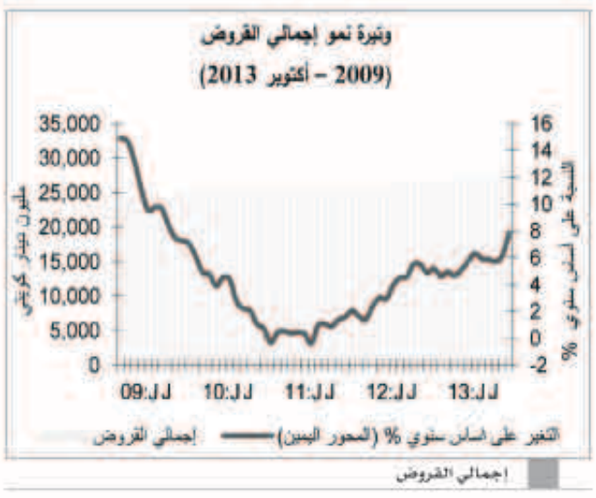

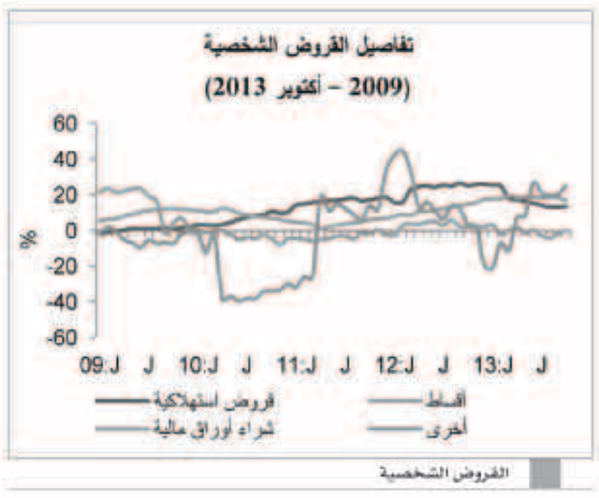

■ القروض الشخصية حافظت على قوتها بنمو بنسبة 12.1 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 11 ملياراً

توقع تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان تحقق البنوك الكويتية نموا ايجابيا في صافي الأرباح بنسبة 5 في المئة إلى 6 في المئة في عام 2014 بسبب تحسن واستقرار البيئة التشغيلية، و زيادة صافي إيرادات التشغيل بنسبة 9 في المئة إلى 10 في المئة بدعم من الإيرادات الناتجة من مشاركة الأرباح من قاعدة القروض القائمة ونمو الائتمان، مع توقعات بحدوث انخفاض طفيف تدريجي في إجمالي المخصصات مقارنة بالسنة الماضية.

وابرز التقرير نمو القروض على اساس سنوى بنسبة زيادة حوالى 2 في المئة فى شهر اكتوبر الماضى مقارنة بشهر سبتمبر 2013 وهو اعلى معدل لنمو القروض منذ 5 سنوات... وفيما يلى التفاصيل

واضاف التقرير عززت القروض في الكويت معدل نموها إلى 7.8 في المئة على أساس سنوي مسجلة 28.8 مليار دينار في أكتوبر 2013 مقارنة بنمو بنسبة 6.1 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2013. وبالنسبة للأساس الشهري، ارتفع نمو القروض بنسبة 1.4 في المئة أو 390.7 مليون دينار. وبتسجيل القروض في الكويت لنمو بمعدل 7.8 في المئة ، يعد ذلك بمثابة المعدل الأعلى للنمو منذ أغسطس 2009. وجاء نمو القروض في أكتوبر 2013 مدعوما بصورة أساسية من قطاع المستهلكين، بينما سجلت القروض التجارية اعتدالا في النمو.

وبين قد حافظت القروض الشخصية، والتي تمثل 38.3 في المئة من إجمالي القروض القائمة غير المسددة، على قوتها بنمو بنسبة 12.1 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 11 مليار دينار في أكتوبر 2013 «سبتمبر 2013: 12.4 في المئة على أساس سنوي». وجاءت القروض الشخصية مدعومة بقوة نمو القروض التي تسدد على أقساط بنسبة 16.9 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 6.8 مليار دينار خلال الشهر. وتعد القروض التي تسدد على أقساط والتي تمثل نسبة 62 في المئة من إجمالي القروض الشخصية هي القروض التي يتم الحصول عليها بغرض تجديد أو ترميم أو شراء عقارات سكنية. وفي ذات الوقت، ارتفع نمو القروض الاستهلاكية بفارق ضئيل ليسجل نسبة 13.4 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر 2013 مقارنة بنسبة 13.1 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2013. وقد تقلصت القروض الممنوحة لشراء أوراق مالية بمقدار 0.1 في المئة على أساس سنوي لتسجل 2.7 مليار دينار في أكتوبر 2013 وهي نسبة أقل من الانكماش بنسبة 2 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2013.

وأوضح هذا وقد نمت القروض التجارية، والتي تمثل نسبة 61.7 في المئة من إجمالي القروض القائمة غير المسددة، بنسبة 5.2 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 17.8 مليار دينار في أكتوبر 2013 مقابل 2.5 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2013، وهو أعلى معدل لسنة 2013 حتى ذلك التاريخ. وحسب القطاع الاقتصادي، نمت القروض العقارية بصورة قوية لتسجل 7.8 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 7.6 مليارات دينار في أكتوبر 2013 مقابل 5.4 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2013. أما بالنسبة لقروض قطاع التجارة، فقد سجلت أيضا زيادة في معدل النمو بمقدار 5.8 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر 2013 إلى 2.7 مليار دينار «سبتمبر 2013: 2.8 في المئة على أساس سنوي». وسجل معدل نمو قروض الإنشاءات اعتدالا مقارنة بالشهر السابق ليسجل 13.4 في المئة على أساس سنوي إلى 1.9 مليار دينار في أكتوبر 2013 مقابل 13.9 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2013. بينما استمر تراجع نمو القروض للمؤسسات المالية غير المصرفية في الاتجاه السلبي ليسجل انخفاضا بنسبة 19.6 في المئة على أساس سنوي إلى 1.6 مليار دينار في أكتوبر 2013 «سبتمبر 2013: انخفاض بنسبة 20.1 في المئة على أساس سنوي».

وخلال العشرة أشهر الأولى من 2013، نما إجمالي القروض غير المسددة بنسبة 7.5 في المئة . وفي حالة محافظة نمو القروض على هذا الزخم على مدار بقية العام، فإننا نتوقع أن يترجم ذلك إلى معدل نمو سنوي بنسبة 7.6 في المئة لعام 2013 «2012: 5 في المئة ».

وقال على صعيد القطاع التمويلي، نما إجمالي الودائع بنسبة 8.8 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 35.6 مليار دينار في أكتوبر 2013 في حين سجل نموا بنسبة 7.5 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر 2013. وزادت ودائع القطاع الخاص بنسبة 10.8 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 30.6 مليار دينار خلال أكتوبر 2013.

القروض التجارية نمت بنسبة 5.2 في المئة لتصل إلى 17.8 مليار دينار

بينما زادت ودائع القطاع الحكومي بنسبة 4.6 في المئة على أساس سنوي في نفس الشهر لتصل إلى 4.9 مليار دينار. وحيث إن الارتفاع في إجمالي القروض تجاوز إجمالي الودائع، فقد ارتفع معدل القروض إلى الودائع في النظام المصرفي الكويتي إلى 80.85 في المئة في أكتوبر 2013 مقابل 80.80 في المئة في سبتمبر 2013. وقد تم ترجمة ذلك إلى ارتفاع فائض سيولة النظام المصرفي إلى 6.82 مليار دينار في أكتوبر 2013 من مبلغ الـ 7.75 مليار دينار المسجلة في سبتمبر 2013.

وخلال العشرة أشهر الأولى من 2013، نما إجمالي الودائع بنسبة 6.8 في المئة . وفي حالة استمرار نمو الودائع بهذا الزخم لبقية العام، فإننا نتوقع أن يبلغ معدل نمو الودائع في 2013 نسبة 7.2 في المئة «2012: 8.6 في المئة ». وعلى هذا، فإن فائض السيولة في النظام المصرفي قد ترتفع وتيرته في نهاية 2013 ليسجل 6.8 مليار دينار «2012: 6.5 مليار دينار»، مع توقعات ببلوغ معدل القروض إلى الودائع 80.90 في المئة كما في ديسمبر 2013.

توقعات 2014

بالنسبة لعام 2014، نتوقع أن يتراوح نمو القروض ما بين 6 في المئة و 7 في المئة «2013: 7.2 في المئة ». وسيكون نمو القروض مدعوما في 2014 من قبل الاستهلاك المحلي المستدام بامتداد تاثير الزيادة بنسبة 25 في المئة في رواتب موظفي القطاع العام والزيادة بنسبة 12.5 في المئة في معاشات التقاعد الحكومية التي أعلن عنها في 2012. ويتواصل التحسن في البيئة التشغيلية والتحول في النظرة الشاملة للقطاع المصرفي إلى نظرة أكثر إيجابية. وقد بدأنا نشهد تسارعاً في عملية منح العقود والمناقصات الخاصة بإنجاز وتنفيذ بعض المشاريع الكبرى نظراً لعزم الحكومة على المضي قدما في تنفيذ خطة التنمية. وبالتالي، فإننا نتوقع أن تواصل القروض الشخصية دفعها لنمو القروض في عام 2014، لتزيد بنسبة 11 في المئة إلى 12 في المئة ، في الوقت الذي نتوقع استمرار نمو القروض التجارية عند معدل يتراوح ما بين 6 في المئة و 7 في المئة .

وعلى الجانب التمويلي، نتوقع ثبات نمو الودائع لتتراوح بين 7 في المئة إلى 8 في المئة . وسيواصل النظام المصرفي كونه ممولا بصورة أساسية من قبل الودائع، حيث إن البنوك الكويتية لديها فائض في الإيداعات الحكومية وشبه الحكومية، مما يسمح للبنوك في إدارة الودائع استناداً إلى فرص الإقراض.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، كان من المتوقع أن تبلغ القروض المتعثرة في الكويت ذروتها في عام 2013 بالنسبة لبعض البنوك «بينما بلغت ذروتها للبعض الآخر في 2012». مع توقعات بتحسن تدريجي في نوعية الأصول في 2014. هذا وقد كانت مصاريف الانخفاض في القيمة مرتفعة في 2013، ونتوقع استمرار ارتفاعها في 2014 بالنسبة لبعض البنوك نظراً للحاجة إلى تحسين انخفاض احتياطي تغطية خسائر البنوك. ومن المتوقع أن تنخفض وتيرة القروض المتعثرة بصورة طفيفة لتتراوح ما بين 5 في المئة إلى 5.5 في المئة في 2014 «2013: 5 في المئة إلى 6 في المئة وهو متوسط ثمانية بنوك شملها البحث» بدعم من النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي والذي يأتي على خلفية ارتفاع أسعار النفط مما يضمن قوة الموقف المالي والمحافظة على الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى مرونة الاستهلاك المحلي في أعقاب زيادة رواتب موظفي القطاع العام ومعاشات التقاعد، فضلاً عن إعادة تنظيم البنوك لميزانياتها العمومية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 / 2009.

تتمتع البنوك الكويتية بامتلاكها مستويات عالية من الرسملة، حيث جاء معدل إجمالي كفاية رأس المال بمتوسط 19.6 في المئة ، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية والبالغ 12 في المئة . بينما جاء متوسط معدل الشريحة 1 عند 16.6 في المئة .

وسيترجم تحسن واستقرار البيئة التشغيلية إلى نمو إيجابي في أرباح القطاع المصرفي الكويتي في عام 2014. ونتوقع زيادة صافي إيرادات التشغيل بنسبة 9 في المئة إلى 10 في المئة بدعم من الإيرادات الناتجة من مشاركة الأرباح من قاعدة القروض القائمة وكذلك النمو الإيجابي للائتمان. ومن المتوقع أن يظل صافي هامش الفائدة ثابتا عند 3.1 في المئة في عام 2014. مع توقعات بحدوث انخفاض طفيف تدريجي في إجمالي المخصصات مقارنة بالسنة الماضية، فمن المتوقع أن يسجل صافي الأرباح نموا بنسبة 5 في المئة إلى 6 في المئة في 2014.

فرصة المشاركة متاحة حتى نهاية يناير الجاري

توفيقي: إقبال كبير على المشاركة في مسابقة «بيتك» للإبداع الصحافي

قال المدير التنفيذي للعلاقات العامة والإعلام في بيت التمويل الكويتي «بيتك» سعيد توفيقي إن جائزة «بيتك للإبداع الصحافي»التي تنظم بالتعاون مع جمعية الصحافيين الكويتية تلقى إقبالا كبيرا من الصحفيين يتمثل في الأعداد المتوالية من المتقدمين في مجالات المسابقة «الخبر والتحقيق والمقال والتحليل الاقتصادي والرأي» الأمر الذي يؤكد نجاحها وما أصبحت تمثله من اهمية لدى الصحفيين كونها المسابقة الأولى من نوعها على المستوى المحلي برعاية مؤسسة مالية،لافتا أنظار المتسابقين إلى أن الموعد الأخير للتقدم للحصول على الجائزة هو31 من الشهر الجاري .

ودعا توفيقي الصحافيين إلى سرعة المبادرة،ومشاركة«بيتك» واعلاء مفهومه للجائزة،حيث يعتبرها بمثابة تكريم وتقدير للصحافة الاقتصادية في الكويت بصرف النظر عن الأسماء الفائزة،وأن «بيتك» يحرص على علاقة متوازنة ومتواصلة

سعيد توفيقي

مع الجميع،ويتحرى أن تصل الجوائز إلى مستحقيها من خلال إشراف مهني وموضوعي متميز من قبل جمعية الصحافيين الكويتية،منوها في ذلك بالدور الكبير الذي تلعبه الجمعية والذي يعتبر اساسيا في نجاح المسابقة.

وأضاف: إن التفاعل الكبير الذي تلقاه المسابقة من جانب الصحافيين،إضافة إلى كونها الوحيدة التي تهتم بهذا الجانب الذي يعتبر محوريا في الصحافة الكويتية ذات التاريخ المشرف والتي تقوم بدور مؤثر في حركة الاقتصاد الوطني،يجعلنا أكثر حرصا على استمرارها وان تشمل اكبر عدد من الصحفيين، حيث تم خلال الدورات الخمس الماضية تكريم ما يزيد عن 70 إعلاميا.

وتناول سعيد توفيقي فروع المسابقة لهذا العام حيث أعلن أن فروع المسابقة هي الخبر الصحافي والتحقيق الصحافي والمقال والرأي الصحافي والتحليل الاقتصادي الصحافي، مشيرا إلى أن لكل فرع من هذه الفروع عدد 3 جوائز أي إن إجمالي عدد جوائز المسابقة هو 12 جائزة.

وأضاف أن باب الاشتراك في المسابقة مفتوح أمام كل صحافي اقتصادي يعمل في صحيفة يومية أو مجلة أسبوعية على أن يكون موضوع المشاركة منشور في الصحف المحلية خلال العام 2013،على ألا تزيد مشاركة الشخص الواحد عن مشاركتين في فروع المسابقة،وذلك لإتاحة الفرصة أمام اكبر عدد من المشاركين، وسيتم الإعلان عن نتائج المسابقة في احتفالية خاصة سيعلن عنها قريبا، مشيرا إلى انه قد خصصت جوائز مالية للفائزين الثلاثة الأوائل في كل فرع من فروع المسابقة وهي كالتالي :1000 دينار للفائز الأول، 600 دينار للفائز الثاني، و400 دينار للفائز الثالث.

وتقدم توفيقي بالشكر والتقدير إلى كل من شارك في المسابقة خلال السنوات الخمس الماضية، مهنئا الفائزين ومتمنيا التوفيق للجميع في الدورة الحالية، مشددا على أن هذا التفاعل والمساندة والترابط بين عموم الصحافيين والمسابقة جعلها علامة مهمة ومميزة في مسيرة الإعلام الكويتي،تجتذب إليها سنويا مئات المشاركين من العاملين في الصحافة الاقتصادية في مختلف الصحف ومناسبة سنوية للتاكيد على قواعد المهنة وتقدير الإبداع والعمل الجيد مما يثري الحركة الصحافية وبالأخص في مجال الصحافة الاقتصادية الذي تتوجه إليه المسابقة .

«مبادلة للبترول» تمنح عقد الهندسة والإنشاء لحقل نفطي في تايلند

أعلنت شركة مبادلة للبترول عن منح عقد منصة الهندسة والإنشاء والتوريد والتركيب والتشغيل لتطوير حقل «نونغ ياو» النفطي في كتلة الواقع في خليج تايلاند إلى شركة نيبون ستيل وشركة سوميكين الهندسية المحدودة. ومن المتوقع الانتهاء من العمل أوائل العام القادم، 2015.

وقد تمت الموافقة على تطوير حقل «نونغ ياو» النفطي من قبل شركة مبادلة للبترول وشريكتها شركة «كريس إنيرجي» في شهر أغسطس 2013.

وتشمل خطة تطوير الحقل وضع منصة المعالجة ومنصة البئر مع خطوط أنابيب تربطه بوحدة عائمة للتخزين والتفريغ. وتشمل المرحلة الأولى تطوير 23 بئراً. وتتمتع هذه المرافق بالقدرة على إنتاج ما يصل إلى 15.000 برميل يومياً. ومن المتوقع أن تبدأ عمليات الإنتاج أواسط عام 2015.

«المركزي»: استقرار سعر صرف الدولار عند 282 فلساً

استقر سعر صرف الدولار امقابل الدينار عند مستوى 282 فلسا كما انخفض سعر صرف اليورو ليسجل 385 فلسا وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني انخفض ليسجل 462 فلسا كما استقر سعر صرف الين الياباني عند مستواه البالغ 0.002 دينار في حين استقر سعر صرف الفرنك السويسري عند مستوى 313 فلسا ويعود الاقتصاد الامريكي خلال هذا الاسبوع بالمزيد من البيانات الاقتصادية المهمة والتي تتمثل بمقاييس التضخم خلال الشهر الماضي ومستويات الثقة خلال الشهر الجاري الى جانب بدء موسم الافصاح للشركات الامريكية الكبرى، وبالنسبة الى بريطانيا فان المستثمرين ينتظرون بيانات التضخم لشهر ديسمبر الماضي التي من المتوقع ان تبقى ضمن المستويات المسيطر عليها ولا تشكل خطرا أمام سياسة خارطة الطريق التي ستبقى كما هي خاصة مع تراجع معدل البطالة.

مؤشر نيكي يهبط لأقل مستوى في شهر بالتعاملات اليومية

انخفض المؤشر نيكي القياسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية 3.1 في المئة لأقل مستوى وأكبر خسارة مئوية يومية منذ السابع من أغسطس» بالغا مستوى 15422.40 نقطة «هو أقل مستوى منذ 18 ديسمبر» مسجلا أكبر خسارة يومية في خمسة أشهر قدرت بنحو 489.66 نقطة .

وقال مراقبون ان هذا الهبوط أتي من الصعود الحاد للين الياباني في أعقاب بيانات الوظائف الأمريكية التي جاءت أضعف من التوقعات.

و يشار الى أن الدولارالأمريكي هوى لأدنى مستوى في شهر مقابل الين وذلك له ارتباطا وثيقا ببيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة التي صدرت يوم الجمعة الماضية حيث هبط الدولار 0.8 في المئة إلى 103.30 ينات ونزل لبرهة لأدنى مستوى منذ 18 ديسمبر عند 103.26 ينات. وتسارعت وتيرة خسائر العملة الامريكية بعد ان نزلت يوم الجمعة دون مستوى 103.83 ينات. كما ارتفع الين مقابل اليورو. ونزلت العملة الموحدة 0.7 في المئة إلى 141.26 ين وسجلت أيضا مستوى منخفضا عند 141.24 ين وهو أدنى مستوى في نحو شهر. وصعد اليورو قليلا مقابل الدولار إلى 1.3672 دولار ليظل مرتفعا عن أدنى مستوى في شهر البالغ 1.3548 دولار الذي سجله يوم الخميس الماضي.